



بيان
السفير الدكتور بشار الجعفري
المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أمام
اللجنة الأولى المعنية
بنزع السلاح والأمن الدولي
المناقشة العامة

الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة

السيد الرئيس،

يسعدني أن أقدم إليكم بأحر التهاني على الثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى. كما أود أن أهني أعضاء مكتبكم وأن أشكر السيد سيرجيو دوارتي الممثل الأعلى للأمين العام لشؤون نزع السلاح على كلمته الشاملة ودوره البناء في دعم أعمالنا. كما يؤيد وفدي ما جاء في بيان مندوب أندونيسيا الذي أدلى به نيابةً عن دول حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

يتعاطف القلق الدولي يوماً بعد يوم جراء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية، إضافة إلى تكديس كميات مرعبة منها، وكذلك بفعل تطوير أسلحة فتاكة جديدة يجري استخدامها وتطويرها في دول عدة. وفي لوقت الذي تكاثفت جهود المجتمع الدولي من أجل وضع آليات لضبط عملية انتشار الأسلحة النووية في عملية أريد لها أن تتسم بشفافية مطلقة، فإننا نشهد وللأسف أن بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية تسعى لإدارة هذا الملف بطريقة ملتوية تخدم مصالحها الضيقة على حساب الأمن والسلم الدوليين. ولقد استمعنا خلال الأيام الفائتة من بعض ممثلي هذه الدول إلى تصريحات واضحة تشير إلى أن التزامهم بعملية منع الانتشار النووي مرهون بما أسموه أمنهم القومي وأمن حلفائهم. ويبدو أن هؤلاء قد فاتهم أن صيانة الأمن الوطني هو حق لجميع دول العالم يكفله ميثاق الأمم المتحدة وليس ميزة للبعض يبررون به تحايلهم على مبدأ عدم الانتشار النووي وعلى تطبيقهم لمعايير مزدوجة أصبحت تشكل عقبة أمام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولعل قيام بعض القيمين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتزويد إسرائيل على مدى عقود بالمفاعلات والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا المتطورة التي أتاحت ومازالت تتيح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية ووسائل إيصالها بما يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط برمتها إنما يؤكد وجهة ما نقوله. إن تقديم هذه الدول نفسها الحماية لإسرائيل كي يتم استثناءها والتعامل معها تعاملاً تمييزياً وتفضيلاً رغم عدوانها المستمر على جيرانها وواقع ممارساتها الاحتلالية وتهديدها باستخدام السلاح النووي إنما يقوّض مصداقية ادعاءات هذه الدول بأنها حريصة على تحقيق عالمية عدم الانتشار النووي، لا بل يؤكد أن دوافع هذه الدول، لدى حديثها عن تحقيق هذه العالمية هي دوافع استنسابية انتقائية لا علاقة لها بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وإنما بتصفية

حسابات ثنائية خاطئة خارج إطار القانون الدولي مع دول بعينها ممن لا تتفق مواقفها مع سياسات تلك الدول النافذة. إن نظرة بسيطة إلى الواقع تذكرنا، للأسف، بأن هذه الدول المحامية لاستثناء السلاح النووي الإسرائيلي من متطلبات منع الانتشار النووي هي مسؤولة مباشرة عن إدخال السلاح النووي إلى المنطقة وذلك عندما زودت إسرائيل بالتكنولوجيا النووية منذ الخمسينيات من القرن الماضي وحمّت أنشطتها النووية العسكرية.

السيد الرئيس،

لقد تضافرت الجهود الدولية المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وآسيا وأوروبا الوسطى وأميركا اللاتينية والكاريبي، ولكن للأسف لا تزال منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن أي مبادرة دولية جادة لإحلالها من الأسلحة النووية تحقيقاً للأمن والسلم الدوليين. إن الجمهورية العربية السورية تتفق في الرأي مع غالبية المجتمع الدولي في أن الخطوات اللازمة لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة تتطلب:

أولاً: ضرورة انضمام إسرائيل، وهي الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت ومخزوناً نووياً، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً: ضرورة الانصياع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١ الذي طالب إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثالثاً: اعتماد الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكونا الإطار الطبيعي لمباحثات جدية من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

لقد تقدمت سوريا باسم المجموعة العربية، بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٣، بمشروع قرار إلى مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وللأسف لم يتم اعتماد تلك المبادرة التي مازالت مطروحة باللون الأزرق وذلك بسبب معارضة وفد دولة نووية

كبرى، وازدواجية اللغة السائدة في تعامل هذه الدولة مع مسائل نزع أسلحة الدمار الشامل. نظراً لعجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته في هذا المجال فإن إسرائيل تستمر في تحديها للمجتمع الدولي من خلال المضي قدماً في برامجها النووية العسكرية وفي رفضها الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

إنه لمن خيبة الأمل ألا يتمكن المؤتمر العام للوكالة الدولية في دورته الأخيرة قبل أيام من اعتماد مشروع قرار يتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها، وأن لا ينجح في إصدار قرار دولي بهذا الشأن. الأمر الذي أرسل رسالة سلبية للدول غير الحائزة على السلاح النووي. وعلى الرغم من القرارات العديدة التي صدرت على مر عشرات السنين حول قدرات التسليح النووي الإسرائيلي، فإن الترسانة النووية العسكرية الإسرائيلية لا تزال في تطور متزايد وتحظى بدعم تقني ومالي من بعض الدول الكبرى التي تمارس في الوقت نفسه حظراً على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في دول أخرى.

وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بامتلاك أسلحة نووية والتهديد باستخدامها وسط صمت مستغرب يؤكد تواطؤ البعض في حماية إسرائيل من عواقب تنصلها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، ورعايتهم لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي، وشجع على إحياء سباق التسليح بما له من انعكاسات على الأمن والسلم الدوليين.

إن تقاعس بعض الأطراف الدولية عن متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومحاولة التفرقة في مدى إلزاميتها يشكل مساساً جدياً بمصداقيتها، ونخص بالذكر هنا قرار الشرف الأوسط لعام ١٩٩٥ مع التذكير بأن صفقة تمديد العمل بالمعاهدة لأجل غير مسمى لم تكن لتتم بالتوافق بدون هذا القرار الذي يقضي بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

تعتبر بلادي أن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف وفقاً لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وتعارض أية محاولة لإعادة تفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

وتؤيد بلادي قرار الجمعية العامة رقم ٣٣/٥٥ (حاء) المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" وتدعو إلى اتخاذ خطوات عملية نحو وضع برنامج زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية إزالةً تامة وفي ظل رقابة دولية فعالة.

السيد الرئيس،

مع إيماننا بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي أفضل ضمانة لعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، فإننا نؤكد على ضرورة أن تقدم الدول الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات، وفق صك دولي ملزم قانوناً، للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة، أو التهديد باستخدامها، ضدها.

وبناءً على ما سبق، وباعتبار مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لقضايا نزع السلاح، فإننا ندعو المؤتمر إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يتضمن تشكيل هيئات فرعية للتفاوض حول القضايا الأربعة الرئيسية المدرجة على جدول أعماله وهي نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وحظر المواد الانشطارية.

وشكراً السيد الرئيس،